

18 April 2019
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٩ نيسان/أبريل - ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩

إدماج المنظورات الجنسانية في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

ورقة عمل مقدمة من أستراليا وأيرلندا والسويد وكندا وناميبيا ومعهد الأمم المتحدة
لبحوث نزع السلاح

موجز

كانت ضرورة إدماج المساواة بين الجنسين والمنظورات الجنسانية في عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية موضعَ نظر في سياق ورقات العمل والبيانات وتقارير رئيسي اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ التي قُدمت في دورتي اللجنة السابقتين. ويراد بورقة العمل هذه تشجيع الدول الأطراف على أن تنظر في سبل عملية تكفل تحسين المساواة بين الجنسين في وفودها، وعلى أن تطبّق من خلال إطار تجريبي تحليلياً جنسانياً (أو تنظر عبر "عدسة جنسانية") في المسائل المشمولة بالركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

النوع الجنساني: مفاهيم رئيسية

١ - يشير النوع الجنساني إلى الأدوار والعلاقات والسمات والفرص التي يعتبرها مجتمع معين في وقت معين مناسبة للرجال والنساء. ويؤثر النوع الجنساني على العلاقات القائمة بين النساء والرجال وبين الفتيات والفتيان، وعلى العلاقات فيما بين النساء وفيما بين الرجال أيضاً. وهذه السمات والفرص والعلاقات تنشأ ويجري تعلمها من خلال التنشئة الاجتماعية. وهي محددة السياق والوقت، وقابلة للتغيير. ويحدد النوع الجنساني ما هو متوقع ومسموح به ويحظى بالتقدير في المرأة أو الرجل في سياق معين^(١).

(١) مركز التدريب التابع لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، مسرد مصطلحات المساواة بين الجنسين (trainingcentre.unwomen.org/mod/glossary/view.php?id=36).



- ٢ - ويفحص التحليل الجنساني العلاقات بين النساء والرجال والفتيات والفتيان، بما في ذلك قدرتهم على الوصول إلى الموارد والتحكم فيها والمعوقات التي تواجهها كل فئة مقارنةً بالأخرى. ويمكن إدماج التحليل الجنساني في عمليات وضع السياسات العامة وتنفيذها واستعراضها لضمان عدم تفاقم أوجه اللامساواة القائمة على النوع الجنساني وتشجيع قدر أكبر من المساواة والعدالة في العلاقات بين الجنسين^(٢).
- ٣ - وجدير بالملاحظة أن هذه الأهداف تتسق مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. كما أن خطة الأمين العام لنزع السلاح (٢٠١٨) تدعو إلى تكافؤ الجنسين وإلى "مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي"^(٣).
- ٤ - وورقة العمل هذه، وهي تعتبر المساواة بين الجنسين إحدى الأدوات الرئيسية المحققة للسلام والأمن، تقر بأهمية ربط نزع السلاح وعدم الانتشار النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية بسياق السلام والأمن الدوليين الأوسع نطاقاً.

الجنسانية ومعااهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

- ٥ - في ضوء الركائز الثلاث للمعاهدة، يمكن أن يُطبّق التحليل الجنساني بصورة مفيدة لفهم كيفية تأثير النوع الجنساني للفرد، سواء أكان امرأة أو رجلاً، على مسائل معينة مثل: التعرض للخطر النووي؛ وأثار الإشعاع المؤيّن الناجم عن استخدام الأسلحة النووية؛ والقدرة على الاستفادة من الاستخدام السلمي للطاقة النووية؛ وإمكانية الحصول على التعليم والتدريب في مجالي العلوم والهندسة النووية.
- ٦ - وقد اعترف بالجنسانية كمسألة شاملة لها أهميتها المباشرة بالنسبة إلى تعزيز عملية استعراض المعاهدة. إذ أكد الموجز الوقائي للرئيس في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ أن الدول الأطراف تؤيد الأهمية الأساسية لتعزيز المشاركة والدور القيادي للمرأة والرجل على قدم المساواة وبشكل كامل وفعال في جهود نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية^(٤). وأبرز الموجز المذكوران أيضاً أن بعض الدول الأطراف لاحظ أن الأثر غير المتناسب للإشعاع المؤيّن على النساء والفتيات ينبغي أن يوضع في الاعتبار في المناقشات الجارية خلال دورة استعراض المعاهدة المفوضية إلى عقد مؤتمر استعراضها في عام ٢٠٢٠. ونظراً في هذه المواضيع كذلك في إطار المناقشات المتعلقة بالمعاهدة من خلال ورقات عمل وبحوث وبيانات وأنشطة جانبية^(٥).

(٢) المرجع نفسه.

(٣) الأمم المتحدة، مكتب شؤون نزع السلاح، تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح، ٢٠١٨ (front.un-arm.org/documents/SG+disarmament+agenda_1.pdf).

(٤) انظر: NPT/CONF.2020/PC.II/WP.41، الموجز الوقائي للرئيس (ورقة عمل)، ١٦ أيار/مايو ٢٠١٨، و NPT/CONF.2020/PC.I/WP.40، الموجز الوقائي للرئيس (ورقة عمل)، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧.

(٥) انظر، على سبيل المثال، الوثيقة NPT/CONF.2020/PC.II/WP.38، "الأثر والتمكين: دور الاعتبارات الجنسانية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية"، ورقة عمل مقدمة من أيرلندا إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ خلال دورتها المعقودة في عام ٢٠١٨، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨؛ والوثيقة NPT/CONF.2020/PC.I/WP.38، "الاعتبارات الجنسانية والتنمية والأسلحة النووية"، ورقة عمل مقدمة من أيرلندا إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ خلال دورتها المعقودة في عام ٢٠١٧، ١٠ أيار/مايو ٢٠١٧؛ و J. Borrie et al., "Gender, development and nuclear weapons: shared goals, shared concerns", International Law and Policy Institute/United Nations Institute for Disarmament Research (UNIDIR), 2016.

٧ - وتبيّن البحوث المجراة في الآونة الأخيرة أن المرأة كثيراً ما تكون ممثلةً تمثيلاً ناقصاً في المحافل الدولية المعنية بتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح - ولا سيما في المناصب القيادية - وأن من الضروري اتخاذ إجراءات محددة الهدف يراعى بها تحسين مشاركة المرأة^(٦). وورقة العمل هذه التي تتناول تحسين التنوع الجنساني في سياق عملية استعراض المعاهدة، والمقدمة من أستراليا وأيرلندا والسويد وكندا وناميبيا ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح إلى اللجنة التحضيرية في دورتها المعقودة عام ٢٠١٩، تخلص إلى توصيات مفيدة بشأن السبل العملية إلى تحسين المساواة بين الجنسين في سياق المشاركة في عملية استعراض المعاهدة.

إطار تجريبي لإجراء تحليلات جنسانية في سياق تقرير السياسات العامة المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين والاستخدام السلمي للطاقة النووية

- ٨ - ثمة مجموعة متنوعة من الأدوات التي يمكن الاستعانة بها في تصميم وتنفيذ السياسات العامة على نحو مراعى للمنظور الجنساني، بما يكفل للنساء والرجال إمكانية الاستفادة على حدّ سواء من عمليات وضع السياسات والمشاركة على نحو متساوٍ في تقرير السياسات وتنفيذها واستعراضها.
- ٩ - وتقدم ورقة العمل هذه إطاراً تجريبياً لإجراء التحليلات الجنسانية في سياق تقرير السياسات العامة المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين والاستخدام السلمي للطاقة النووية.
- ١٠ - ويمكن أن يساعد الإطار المذكور الدول الأطراف على اعتماد "عدسة جنسانية" تنظر من خلالها في السياسات العامة المقترحة من حيث سبل تقليلها أوجه اللامساواة بين الجنسين وتلبية الاحتياجات المتباينة للنساء والرجال على نحو فعال. ويمكن أن يساعد الدول الأطراف أيضاً على تحسين المساواة بين الجنسين في إطار وفودها وعلى تشجيع مشاركة المرأة والرجل في عمليات صنع القرار المتصلة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مشاركة كاملة ومتساوية ذات مغزى.

أسئلة يتعين النظر فيها

- مرحلة وضع السياسة العامة • ما هي الاحتياجات والأولويات المتباينة للنساء والرجال في سياق السياسة العامة المقترحة؟
- ما هي الموارد (الاقتصادية، والمالية، والمادية، والطبيعية، وغير ذلك من الأصول) التي يمكن للنساء والرجال الوصول إليها؟
- هل هناك أوجه لامساواة قائمة بين الجنسين يمكن أن تزيد السياسة العامة المقترحة من حدتها؟
- هل يُخصص ما يكفي من الوقت والموارد والخبرة المتخصصة لمعالجة الاعتبارات الجنسانية في السياسة العامة المقترحة؟

(٦) انظر R. Hessmann Dalaqua, K. Egeland and T. Graff Hugo, "Still behind the curve: gender balance in arms control, non-proliferation and disarmament diplomacy", UNIDIR, 2019.

أُسئلة يتعين النظر فيها

- هل وُضعت في الاعتبار احتياجات فئات فرعية محددة (كالأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين مثلاً)؟
 - هل تركز الصياغة المستخدمة المساواة بين المرأة والرجل؟
 - هل تتوفر للمرأة بشكل متساوٍ مع الرجل إمكانية النفاذ إلى عمليات وضع السياسات واتخاذ القرارات والتأثير فيها؟
 - هل هناك التزام واضح بتحقيق التوازن بين الجنسين في المهام الوظيفية المختلفة، بدءاً بالدعم وحتى القيادة؟
 - هل تُبذل جهود لضمان أن تكون ترتيبات الاجتماع معززة للإدماج؟
 - هل هناك نُظم قائمة لجمع البيانات والإحصاءات ذات الصلة والمصنفة حسب نوع الجنس ورصدها ونشرها؟
-

أُسئلة يتعين النظر فيها

- مرحلة تنفيذ السياسة العامة هل تعتبر الخدمات والتكنولوجيات التي توفرها السياسة العامة متاحة للنساء والرجال على حد سواء وفي متناولهم؟
 - هل تتوفر للمرأة إمكانية الحصول على التعليم و/أو التدريب التقني والعسكري على قدم المساواة مع الرجل؟
 - ما هي الأدوار التي يؤديها النساء والرجال في سياق السياسة العامة؟
 - هل هناك فرص لتشجيع الدور القيادي للمرأة؟ وإن لم تتوفر هذه الفرص، فما هي بعض المعوقات التي تمنع المرأة من تولي أدوار قيادية وكيف يمكن التغلب عليها؟
-

أُسئلة يتعين النظر فيها

- مرحلة استعراض السياسة العامة هل كان بإمكان الرجال والنساء المشاركة بصورة نشطة في وضع السياسة العامة وتنفيذها؟
 - هل عالجت السياسة العامة بفعالية الاحتياجات والأولويات المتباينة للنساء والرجال ووضعت استراتيجيات محددة للاستجابة لكل فئة؟
 - هل استفاد النساء والرجال من الخدمات والتكنولوجيات التي توفرها السياسة العامة؟
 - هل حددت السياسة العامة الفرص التي تتيح التصدي للتنميط الجنساني وتوطيد العلاقات الإيجابية بين الجنسين من خلال إجراءات عادلة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي تلك الفرص والإجراءات؟
-

الخلاصة والتوصيات

- ١١ - لن تفضي زيادة المشاركة وحدها إلى التغلب على اللامساواة بين الجنسين ما لم: (أ) يكن بوسع المرأة أن تؤثر تأثيراً ذا مغزى في صنع القرار؛ (ب) تكن أوساط الممارسين المتعددة الأطراف مدركةً عموماً لكيفية تأثير المسائل الفنية التي تتعامل معها بمؤثرات جنسانية في كثير من الأحيان.
- ١٢ - وتقدم ورقة العمل هذه إلى الدول الأطراف إطاراً تجريبياً لإجراء التحليلات الجنسانية في سياق تقرير السياسات العامة المتصلة بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ومن المأمول أن يكون هذا الإطار بمثابة أداة لتصميم وتنفيذ سياسات عامة على نحو مراعي للمنظور الجنساني، بحيث يُكفل للرجال والنساء على حدّ سواء الاستفادة من وضع السياسات والاشتراك بصورة متكافئة في جميع مراحل تقرير السياسات.
- ١٣ - وعلى رئيس اللجنة التحضيرية خلال دورتها المعقودة في عام ٢٠١٩ أن يورد الاعتبارات الجنسانية في موجزه وتوصياته المقدمة إلى مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠، بما يشمل ما يلي:
- (أ) دعوة الفريق المعني بآثر نزع السلاح والتابع لشبكة الرعاية الدوليين للمساواة بين الجنسين^(٧) إلى أن يضع مجموعة أدوات تدعم الدول الأطراف في مساعيها إلى إدماج المنظورات الجنسانية في سياق نزع السلاح وعدم الانتشار النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية؛
- (ب) دعوة الدول الأطراف إلى أن تكفل مشاركة المرأة في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بعملية استعراض المعاهدة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل؛
- (ج) دعوة الدول الأطراف إلى اعتماد التحليل الجنساني كوسيلة تضمن تناول الاحتياجات المتباينة للنساء والرجال والفتيات والفتيان في عملية استعراض المعاهدة؛
- (د) دعوة رئيس مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ إلى تجميع المناقشات والاستنتاجات المتعلقة بالمسائل الجنسانية التي تمخضت عنها الاجتماعات الثلاثة للجنة التحضيرية للمؤتمر، وإلى الاستفادة منها في الأعمال المقبلة.

(٧) أنشئ الفريق المعني بآثر نزع السلاح والتابع لشبكة الرعاية الدوليين للمساواة بين الجنسين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ويتشارك رئاسته كل من أيرلندا وكندا وناميبيا ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. ويسعى الفريق المعني بآثر نزع السلاح إلى تعزيز الحوار وتقاسم المعارف وتهيئة فرص ملموسة للنهوض بالإجراءات المراعية للمنظور الجنساني في سياق العمليات المتعددة الأطراف ذات الصلة بنزع السلاح.